تحليل استراتيجية تطوير التعليم في مصر

"رؤية ٢٠٣٠" (*)

أ.د . كونغ لينغ تاو
جامعة الدراسات الدولية
شنغهاي – الصين

أ.د .شين تشي
جامعة الدراسات الدولية
شنغهاي – الصين

الملخص

إن "رؤية مصر" ٢٠٣٠ هى خطة وطنية طويلة المدى للحكومة المصرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتى تؤكد على دور التعليم في استراتيجية التنمية الوطنية .وأعلنت الرؤية أهدافها الاستراتيجية ومنها تقييم نوعية التعليم، جودته، والمساواة والاستثمار في التعليم، وغيرها من الجوانب الأخرى . وتعد قراءة وتحليل الاستراتيجية تحت ظل مبادرة الحزام والطريق بما فيها من خلفية الواقعية، وخصائص بارزة ومحتوى أساسى، سيساهم بدفع التعاون التعليمى والتبادل الثقافي والمزيد من تطور وازدهار العلاقات بين أقدم حضاراتين الصين ومصر .

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٤) أبريل ٢٠١٨

Abstract

An Analysis of the Education Development Strategy in Egypt's " Vision ٢٠٣٠"

Kong Lingtao Shen Qi

（Shanghai International Studies University, Shanghai, China）

Abstract: Egypt's "Vision ٢٠٣٠" is a medium-and-long term national social and economic development plan made by the Egyptian government in which the strategic role played by education on the country's development is stressed. Egypt's "Vision ٢٠٣٠" has put forward some strategic development goals in terms of improving the evaluation, quality, justice, supply and input of education. An interpretation and analysis of the realistic background, the basic contents and characteristics of the education development strategy in Egypt's "Vision ٢٠٣٠" helps to promote further educational and cultural exchange and cooperation between China and Egypt advocated by "the Road and the Belt" initiative.

التّمهيد

تعد مصر شريك تعاون هام بمبادرة الحزام والطريق، وقد أشار الرئيس شي جين بينغ أثناء زيارته الرسمية لمصر عام٢٠١٦ ، أن على الجانين القيام بتوطيد كل من الرؤية وإستراتيجية التنمية وجعل مصر محور ارتكاز للحزام والطريق .وقد شاركت مصر بإيجابية مع الصين بتلك المبادرة، حيث وصل الحجم التجاري بين البلدين إلي ما يقرب ١١,٣٢٥ بليون دولار أمريكي عام٢٠١٦ ، وبذلك أصبحت الصين الشريك التجاري الأول بمصر وأول مصدر للواردات بها، وتعد مصر بذلك ثالث أكبر شريك تجاري للصين بقارة أفريقيا .وفي مارس ٢٠١٥ انضمت مصر لبنك الاستثمار الأسيوي، لتصبح بذلك ضمن ٥٧ من الأعضاء المؤسسين به .وفي السنوات

القليلة الماضية، تسعي كل من البلدين أيضاً لتعميق التعاون على مستوي التعليم والمجالات الإنسانية.

وفي بداية عام٢٠١٦ ، أصدرت الحكومة المصرية رسمياً "رؤية مصر "٢٠٣٠ وهي" استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ."٢٠٣٠ وهى التي قامت بوضعها وزرارة التخطيط من عام٢٠١٤ ، في مدة عامين، ليقوم الرئيس السيسي باعتمادها شخصياً فى فبراير ٢٠١٦ كاستراتيجية طويلة المدى .وعن ما اثاره عن الرؤية الأولى " أن الهدف المخطط اليه هو استخدام جميع الموارد المتاحة، والتعزيز من القدرة التنافسية، واستعادة مصر دورها الرائد المتطور بالمنطقة، وأن توفر المزيد للمواطنين ليحيوا بكرامة ". وتؤكد تلك الرؤية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وحماية البيئة، وتوفير فرص عمل، ورفع جودة العمالة جنباً إلى جنب، ملتزمين بالعدالة والمساواة والتوازن الشامل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر وتزامن بذلك تطوير وبناء الكثير من الابتكارات، والاهتمام البالغ بمعيشة الشعب، مما يؤدى بتنمية مستدامة لمصر الجديدة.

ولم تغفل رؤية ٢٠٣٠ بالتركيز واهتمام البالغ من قبل الحكومة المصرية بأساس التعليم ودوره الإستراتيجى، أن العمل على تدريب الموهوبين المتميزين والعاملين المؤهلين يعتبر هو الداعم الأساسي لتحقيق أهدافها، معلقةالكثير من الآمال على تطوير التعليم . ويسعى المقال إلي تفسير وتحليل التخطيط التربوي خاصة بتلك الرؤية، ووضع تحليل عميق لمحتوى استراتيجة تطوير التعليم المصري، وخصائصه ورؤيتة المستقبلية .مما سيدفع بالتعاون الإستراتيجى بين الصين ومصر، ولا سيما بتعزيز قوى التواصل والتعاون في مجالات التعليم والعلوم الإنسانية في ظل مبادرة الحزام والطريق لتطفئ عليها أهمية بالغة.

أولاً :الخليفة المطروحة لإستراتيجة تطوير التعليم " رؤية مصر"٢٠٣٠

إن رؤية مصر ٢٠٣٠ التي جاءت تحت قيادة حكومة السيسي وبما تحمله من إصدارات وصياغات، تعكس مفاهيم الحكم والإدارة للرئيس السيسي، وتهدف إلي رفع الروح الوطنية المصرية وتجمع بين إرادات التنمية الوطنية، لتجني توافق الآراء المتطورة بين العديد من القطاعات، وتدعو إلي مفهوم إدارة متقدمة، وأظهار سلطة حاكمة قوية وقاعدة إجتماعية راسخة.

تكمن أبعاد رؤية ٢٠٣٠ في ثلاثة جوانب هي الاقتصاد والمجتمع والبيئة . وتركز أهداف مجال الاقتصاد علي أربعة محور ألا وهي التنمية الاقتصادية، الطاقة والبحث العلمي، خلق الإبتكارات، ورفع من شفافية الحكومة؛ ويشير الجانب المجتمعي إلي العدالة الاجتماعية، التعليم والتدريب، والصحة، والثقافة، وكل ما يتناوله المقال يتركز على استراتيجية تطوير التعليم المصري، وخاصة التعليم والتدريب واثره علي تطوير المجتمع؛ أما الجانب الأخير المختص بالبيئة يهدف لجانبين وهما حماية البيئة والتنمية الحضرية . ولذلك حملت رؤية ٢٠٣٠ لوحة رائعة الجمال من أجل مستقبل مشرق لمصر، ووضعه تحت قيد التنفيذ، ويأتى سلوك الأفراد في الصدارة، أيضاً العدد الكافي من المواهبين . فمن الطبيعى أن يقع ذلك علي عاتق التعليم لتقديم الكفاءات المطلوبة بكافة المجالات وعدد هائل من العمال المؤهلين للقيام بتلك الأعمال الجسيمة . من خلال إعادة النظر برؤية مصر ٢٠٣٠ ، يمكن أن نجد الكثير من التفصيل الدقيقة والتي تدور حول التعليم وأهدافه المعقدة .ولكن يمكن روية أن خبراء مصر ذات المستوى الرفيع قاموا بالتركيز علي أهمية التعليم لدفع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، بل وأعطاها مكانة أساسية، معلقين الأمال بأن تلعب الدور الأساسي بتلك الرؤية .

وطرحت الرؤية ثلاثm أهداف إستراتيجية هامة لتطوير التعليم: تحسين جودة التعليم، وضمان التعليم للجميع، وزيادة القدرة التنافسية التعليمية .ولذلك علينا التعرف علي نظام إدارة وأحوال التعليم بمصر قبل الخوض بمزيد من التحليل: انشأت الحكومة المصرية إثنين من الجهات المختصة بالتعليم وهما وزراة التعليم والتي تختص بالتعليم ما قبل الجامعى أي التعليم الأساسى والمهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تختص بالتعليم الجامعي . وقامت مصر بإنشاء نظام التعليم الوطني المستقل منذ عام ١٩٥٢، وقد تمسك كل من جمال عبد الناصر ومن وراءه السادات ومبارك بمبدأ التعليم الوطني أو"التعليم الإلزامي "والذي يطلق عليه أيضاً التعليم المجاني والتي تتحمل الدولة تكاليف التعليم من المرحلة الإبتدائية إلي المرحلة الجامعية . وبرزت مزايا التعليم العام في تعبئة نظام الدولة من أجل" تركيز قواتنا"، وفي فترة قصيرة وفر العديد من الموارد البشرية وقوة عاملة لتطوير المجتمع وبناء اقتصاده بعد استقلال الدولة المصرية وقدم مساهمات ضخمة للعالم العربي وحركة عدم الإنحياز من بها من الزعماء وخاصة بعد الحرب. ومع الزيادة المستمرة بالتعليم أصبحت مصر دولة كبرى بمجال التعليم بالعالم العربي، والشرق الاوسط وإفريقيا، وبدأت مصر بأستقطاب أعداد كبيرة من الطلاب الوافدين من البلدان المجاورة، بل وقامت بتصدير الكثير من الأساتذة لدول المنطقة.

ومع تطور العولمة وتفاقم المنافسات الدولية، أخذت مساوئ التعليم العام تظهر تدريجياً، ومع انهيار التنمية الاقتصادية وتخلف الحكومة عن الركب وتوفير مايكفي من دخل والإنفجار السكاني والذي نجم عنه طلب الالتحاق المتوقع بالتعليم، مما أدى لعدم فاعلية الخطط طويلة المدي والانتقال الصعب والذي نتج عنه تدني جودة التعليم وزيادة البطالة بين الخريجين، مما أدي لسخط الشعب المتزايد تجاه القضايا التعليم، وبسبب تلك الأوضاع ، بدأ

التعليم المصري الدخول بمرحلة التحول التدريجي لنموذج" القطاع العام أساس، أما الخاص مساعد "بحلول القرن الجديد، فقد أحرز بعض التقدم، حيث جذب القطاع الخاص للاستثمار لتعويض نقص في الحكومه من ناحيه ، ومن ناحية أخري السعي لتلبية احتياجات المجتمع بجميع طوائفه.

وتظهر الجداول التالية الأوضاع الحالية للتعليم الأساسي في مصر:

التعليم الأساسي (العام الدراسي٢٠١٥- ٢٠١٤)

مراحل التعليم	عدد المدارس (حكومي)	عدد الفصول (حكومي)	عدد الطلاب (حكومي)	عدد المدارس (خاص)	عدد الفصول (خاص)	عدد الطلاب (خاص)
الحضانه	٨,٤٩٦	٢٣,٤٤٤	٨٨٩,٨٤٠	٢,١٣٤	٩,٧٥٩	٢٨٦,٩٢٤
الإبتدائية	١٥,٩٠٨	٢٠٣,١١٥	٩,٣٠٦,٨٥٧	١,٩٣٩	٢٨,٦٣٤	٤٨,٤٤٠٩
الإعدادية	٩,٦٣١	٩٧,٩٢١	٤,٢٢٠,٨٢١	١,٥٩٧	٩,٩٣٨	٣٠٢,٢٨١
الثانوية	٢,١١٢	٣٢,٩٢١	١,٣٤٩,٥٤٠	١,٠٠٢	٦,٠٩٥	١٨٥,٥٢٤
المهن (الفني)	٩٥٦	٢٣,٩٣٤	٨٠٥,٦٧٣	١٠	١٠٩	٣,٤٢٠
الزراعي	٢٠٥	٤,٥٩٧	١٦٨,٧٠٥	–	–	–
التجاري	٦٢٥	١٤,٩٣٧	٥٦٥,٩٩١	١٩٩	٢,٥٢٦	١٠١,٩٦١
اجتماعي	٥,٠١٨	٥,٠١٨	١٠٦,٧٨١	–	–	–
خاصه	٩٠٣	٤,٤٣٠	٣٦,٨٦١	١٨	٩٦	١٨
المجموع (الإجمالي)	٤٣,٨٥٤	٤١٠,٣٥٧	١,٧٤٥١,٠٦٩	٦,٨٩٩	٥٦,٩٧٧	١,٨٢٩,٠٢٠

التعليم العالي

تصنيف الطلاب	أعداد الطلاب
خريجي الكليات المهنية عام ٢٠١٥-٢٠١٤	٥٤,٢٤٠
جريجي الكليات العملية (التقنية) ٢٠١٤-٢٠١٣	٥٢,١١٧
أعداد المتقدمين بالكليات الحكومية ٢٠١٥-٢٠١٤	١,٦١٤,١٢٥
أعداد المتقدمين بالكليات الخاصة ٢٠١٥-٢٠١٤	٣٦,٣٤٧
أعداد خريجي الكليات الحكومية ٢٠١٤-٢٠١٣	١٥٢,٣٢١
اعداد خريجي الكليات الخاصة ٢٠١٤-٢٠١٣	١٠,٦٣١
أعداد الأساتذة بالكليات الحكومية ٢٠١٥-٢٠١٤	٧٥,٧١٦
أعداد الأساتذة بالكليات الخاصة ٢٠١٥-٢٠١٤	٤,٣٢٥

ميزانية الدولة تجاه استثمار التعليم

الصنف المعدل : بالجنية المصري	السنة المالية لعام-٢٠١٣ ٢٠١٤	السنة المالية لعام-٢٠١٤ ٢٠١٥
الميزانية العامة للدولة	٦٨٩,٣٢٧,٤	٧٨٩,٤٣١,٠
استثمار التعليم	٨٠,٨٥٩,٧	٩٤,٣٥٤,٦
نسبة الاستثمار بالتعليم	% ١١,٧	% ١٢. ٠
الاستثمار بالتعليم الأساسي	٥٥,٠٢٩,٣	٦٧,٨٠١,٦
نسبة استثمار التعليم بالتعليم الأساسي	% ٦٨,١	% ٧١,٩
الاستثمار بالتعليم العالي	١٨,٠٧٩,٦	١٩,٩٨٤,٩
نسبة استثمار التعليم بالتعليم العالي	% ٢٢,٤	% ٢١,٢
الاستثمار في أنواع تعليم اخري	٧,٧٥٠,٨	٦,٥٦٨,١
نسبة الاستثمار التعليمي نواحي تعليمية مختلفة	% ٩,٨	% ٧,٠

ولذلك يمكن أن نري، أن الفترة التي تم صياغة ورسم رؤية مصر ٢٠٣٠، جاءت بمرحلة تحول قاسية لوضع للتعليم المصري، وان الأعداد الضخمة من التعليم الأساسي تواجه أعباء لتحقيق الأنصاف والمنفعة والأهتمام بالأمرين علي السوء ، والشئ نفسه مع الأعداد الكبيرة من خريجي

الجامعات الذين يواجهون الاحتياج الملح للتوظيف والمشاريع، وهل يمكن لميزانية الدولة السنوية أن تثمر بنتائج تزيد من جودة التعليم، كل هذه الموضوعات كانت موضع إهتمام لمخططي التعليم.

ثانياً :المحتوي الرئيس لإستراتيجية تطوير التعليم" رؤية مصر"٢٠٣٠

فيما يالي أهداف إستراتيجية التعليم لرؤية مصر:٢٠٣٠

١- تحسين جودة التعليم

أدركت الحكومة المصرية أن تحسين نوعية التعليم هي النواه الأساسية في اصلاح التعليم وتعتبر من الأهداف الهامة بإستراتيجية تطوير التعليم في مصر وذلك من خلال خلاصه تراكم تطور خبرات التعليم بداخل الدولة ودراسة البلدان الرائدة بالتعليم الدولي، وأن قياس معيار ارتفاع وتخلف جودة التعليم، يقاس بمعايير دولية ومفاهيم التعليم الدولية الحديثة، مما أطفأ التعديلات علي المناهج التعليمة التقليدية والنظم التعليمية و التعزيز من التقيم وتوجيه المستمر.

وتتمثل الاحتياجات الأساسية لمرحلة التعليم الأساسي فيما يلي: تنفيذ الجودة ونظم الدقيقة التي تتفق مع المعايير العالمية؛ والتي تمكن الدارسين من أستوعب المهارات اللازمة بالقرن الحادي والعشرين؛ صياغة خطة التنمية المهنية المستدامة والشاملة للمعلمين، وبناء نظم للمواد الدراسية حديثة ذات شمولية ومواكبة التيار العالمي، وان تتكيف للاحتياج الفعلي المتزايد والمستمر للدارسين، ومساعدته علي تشكيل شخصيته؛ وإصلاح نظم آلية المؤسسات التعليمية، من أجل توفير أفضل الخدمات التعليمية للمواطنين، والتعزيز من استخدام وسائل التقنية العملية في التعليم، من أجل الحصول

علي المعرفة واستخدامها بطرق أكثر سلاسة؛ ورفع كفاءة البنية التحتية من مختبرات، مكتبات، شبكات الإنترنت بحرم الجامعات وغيرها من المرافق التابعة للتدريس، والتطوير علي أسس تقييم وتقدير أهداف الدراسة، وليس فقط تقييم النتائج، بل التركيز علي تقييم شامل للقدرة المعرفية والمهارات العملية.

وفيما يلي الأهداف المقدمة للتعليم والتدريب المهني :تنفيذ الجودة والنظم الموثق منها التي تتفق مع المعايير العالمية، مما يساعد الدارسين والمتدربين في استيعاب المهارات المطلوبة بسوق العمل، وتطوير التخطيط التوظيفي بشكل مستمر وشامل للأساتذة وللمتدربين؛ والإصلاح المستمر بالمحاضرات والخطط الخاصة بالتعلم والتدريب؛ وتطوير تام بنظم آلية المؤسسات للتعليم المهني (المهني، التقني، والتدريب)، ليتناسب مع خطط التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل.

وعلي مرحلة التعليم العالي أيضاً تطبيق الجودة والنظم الموثقه والتي توكب المعايير العالمية، ودعم وتطوير قدرات الأساتذة وعمداء الجامعات؛ تحسين التخطيط الأكاديمي، وإصلاح وسائل التعلم والتدريس، وتطبيق نموذج التقييم نحو الابتكارات المتنوعة، واصلاح أعدادات الانظمة بالكليات ووزراة التعليم العالي، ليتناسب مع متطلبات تحسين نوعية التعليم الخ؛ والتأكيد علي استخدام وسائل تقنية أثناء التعلم والبحث العلمي من أجل الحصول علي المعرفة واستخدامها بطرق أكثر سلاسة.

ويوضح الجدول أدناه مؤشرات رفع جودة التعليم:

مراحل التعليم	أهداف تحسين جودة التعليم	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٣٠
المرحلة الأساسية	نسبة مؤسسات التعليم الأساسي عبر التقديرات والشهادات	٤,٦٪	٢٠٪	٦٠٪
	الترتيب بمسابقة الرياضيات الدولية TIMSS	٤١	٣٠	٢٠
التعليم المهني	نسبة الطلاب المتميزين بالمرحلة الأعدادية للألتحاق بالتعليم المهني	٤٪	١٢٪	٢٠٪
	نسبة خريجي التعليم المهني ومزوالة التخصص بعد التخرج	٣٠٪	٦٠٪	٨٠٪
التعليم العالي	نسبة مؤسسات التعليم العالي عبر التقديرات والشهادات	٨٪	٣٠٪	٨٠٪
	نسبة حصول أساتذة التعليم العالي علي جائزة البحث العالمي للجامعات العالمية	٣٪	١٪	٠,٢٪
	النسب المتزايدة بنشر الأبحاث العلمية بالصحف الدولية	١٤٪	١٥٪	٢٠٪
	نسب تسجيل الطلاب الوافدة بالجامعات	٢٪	٣٪	٦٪

٢- اتاحة التعليم للجميع

التعليم للجميع هو مفهوم دائم للتعليم بمصر، ويمكن القول أنه اتجاه مدعم من جميع النظم المصرية دائماً، من أجل الأعداد الغفيرة من عامة الشعب

وتقديم منتج تعليمى عال الجودة لهم، والقضاء علي الفارق بين المناطق الحضرية والريفية والفارق الجغرافي وبين الجنسين .

وفي هذا الصدد، فإن ما تواجه مرحلة التعليم الاساسية مهمة صعبة، بها الكثير من المصاعب ومشاكل معقدة أيضاً، وتُعد المعركة الرئيسية لتعليم الجميع التي وجب تنفيذها :ولتلبية مختلف متطلبات القبول بجميع المراحل؛ وخاصتاً الإهتمام بالفوارق علي مستوي المحافظات واحتياجتها؛ والتحكم الصارم بظاهرة الفجوة بمختلف مراحل التعليم؛ وخلق شروط داعمة تسمح للطلاب ذات احتياجات خاصة بالالتحاق بالمدراس العامة؛ بل واتاحة فرص عديدة للتوظيف، ورفع كفاءة المدراس التعليمية الخاصة للطلاب المعوقين بمختلف أنواعهم؛ وتوفير معرفة رفيعة المستوي، وإجادة المهارات للذين لديهم الرغبة من الطلاب الموهوبين في مرحلة التعليم الأساسي للالتحاق بالتعليم العالي؛ وتوفير تعليم جيد للمناطق الغير حضارية وللفئات الأقل فقراً . أما عن التعليم المهني فعليه توفير المزيد من مدارس التعليم المهني والمراكز التدريب لجذب المزيد من الطلاب لالتحاق بها، بل وتشجبع التواصل الفعال بين المدارس المهنية ومراكز التدريب، وتوفير المسكن للطلاب والسمح لهم بالمشاركة في الأنشطة الإقتصادية، وأيضاً المشاركة الأكثر إيجابية بالأنشطة المجتمعية، ومن أجل تحسين الفكر السابق بالتعليم المهني والتقني . ويأمل التعليم العالي بتوفير العديد من الاختيارات بالمؤسساته، وتحسين قبول الطلاب بتلك المؤسسات وتحسين سياسة التسجيل بها.

ويوضح الجدول أدناه أهداف تطوير التعليم للجميع:

مراحل التعليم	أهداف تطوير التعليم للجميع	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٣٠
التعليم الأساسي	نسبة الألتحاق برياض الأطفال	٣١ %	٤٧ %	٨٠ %
	نسب التسرب من دون ١٨ عام	٦	٢	١
	نسب المكفوفين	٢٨ %	٧ %	٧ %
	متوسط أعداد الطلاب بالفصول	٤٢	٣٨	٣٠
	عدد المدارس ذات الخبرة الأكاديمية لتطوير التعليم	٣	٥	١٢
	عدد المدارس ذات الخبرة في الرياضيات	٦٥	٧٠	٧٥
التعليم المهني	نسب التعليم التقني الملحق بالتعليم المهني	٤ %	١٦ %	٣٠ %
	متوسط عدد الطلاب بالفصول بالتعليم المهني	٣٨	٣٠	٢٠
	درجة المشاركة الاجتماعية للتعليم التقني والفني	٣ %	١٢ %	٢٠ %
التعليم العالي	نسب الألتحاق بالتعليم العالي من ٢٢-١٨عام	٣١ %	٣٥ %	٤٥ %
	عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للمناطق والتخصصات	٤٤	٥٠	٦٤
	متوسط أعداد العاملين هناك من خريجي تللك التخصصات	٤٢	٣٨	٣٥

٣- زيادة القدرة التنافسية بالتعليم

إن الهدف من تحسين جودة التعليم واتاحة للجميع هو زيادة القدرة التنافسية للتعليم، مما يمكنه من أن يلعب دور أساسي بالإقتصاد والمجتمع، حتي يصبح المحرك الدافع لتطور الإقتصاد وتقدم المجتمع.

تعد تحسين قائمة المؤشرات بتقارير القدرة التنافسية الدولية من متطلبات التعليم الأساسي، رفع مستوي الطلاب لدراسة التكنولوجيا والرياضيات وقدرة التواصل والتمرس، مما يجعلهم موهوبين وذات قدرة تنافسية دولية؛ وتحسين تشيد البنية التحتية في المدارس علي جميع المستويات (لتشمل قاعات البحث، المكتبات، والملاعب الرياضية إلخ)، كل ذلك من أجل توفير تعليم ذو جودة عالية .وعلي التعليم المهني والتدريب السعي لتقوية التواصل بين الطلاب المهنين واحتياجات سوق العمل، لرفع مصر بالقائمة العالمية في مجال التعليم المهني والتدريب .والسعي أيضاً لتعزيز التواصل بين المؤهلين من خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل، ورفع قائمة التعليم الجامعي من الدرجة الاولي في العالم .يجب ضخ المزيد من الاستثمارات، لرفع القدرة التنافسية في التعليم، وقد أشارت الرؤية خاصتاً، ان ميزانية التعليم واستثمارتها قد احتلت نسبة من الناتج المحلي والتي ستصل إلي ٥% بحلول عام٢٠٢٠ ، لتتجاوز المستوي العام بالبلدان النامية، لتصل ٨% بحلول عام٢٠٣٠ ، لتتجاوز بذلك المستوي المتوسط بالبلاد المتقدمة.

ويوضح الجدول ادناه مؤشرات تطوير ارتفاع القدرة التنافسية في التعليم:

مراحل التعليم	مؤشرات القدرة التنافسية في التعليم	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٣٠
تعليم أساسي	القائمة العالمية لجودة التعليم الأساسي	١٤١	–	٣٠
تعليم مهني	قائمة البنك العالمي الخاصة بتعليم المهني علي مختلف الدول	٢	٣	٣
تعليم عالي	قائمة القدرة التنافسية العالمية للتعليم العالي	١١٨	٧٥	٤٥
	نسب البطالة والتوظيف لخريجي الجامعات	٣٥٪	٣٠٪	٢٠٪
	التأهيل ضمن قاعة ٥٠٠ جامعة علي مستوي العالم	١	٣	٧

ومن أجل الوصول لتلك المؤشرات أعلاه، أصدرت الرؤية بعض الخطط التنفيذ:

أولاً : مرحلة التعليم الأساسي ، لتشمل تحديد إستراتيجة الاستثمار في التعليم، وتطوير قنوات الإستثمار بوزارة التعليم والإدارات التعليمية بجميع المحافظات؛ ورفع سلوك المعلمين وقدراتهم المهنية؛ تطوير نظام المنظمات المصدقة لتقييم المدارس؛ تنفيذ نظام إصلاحي شامل للمناهج التعليمية؛ إنشاء نظام الدعم للأسر الفقيرة؛ وتطوير نظام رياض الأطفال؛ تنفيذ خطة لقبول الطلاب من ذوي الإحتياجات الخاصة؛ وغيرها من النظم ذات المعايير الدولية لتقييم مستوي الطلاب.

ثانياً :مرحلة التعليم المهني والتدريب، إنشاء نظام لزيادة مشاركة القطاع الخاص بالتعليم المهني؛ رفع جودة مؤسسات التعليم والتدريب؛ تنفيذ مشروع تطوير مهنة المعلمين والمدربين؛ ومشروع إنشاء مدارس جذابة؛ وزيادة وعي المجتمع المعرفي تجاه التعليم المهني ودرجة تقبله؛ إنشاء نظم كاملة لجمع معلومات سوق العمل؛ تحسين النظم الموثقة بالدولة للتدريب والتعليم المهني؛ وإرساء آلية تدريب سليمة للمعلمين المهنيين؛ وتنفيذ خطة لتأهيل خريجي التعليم المهني بفترة مرخصة؛ وإنشاء معهد أبحاث للتعليم المهني لرفع كفاءة المعلمين.

وأخيراً، مرحلة التعليم العالي، في توسيع القطاع الخاص مع مؤسسات المجتمع للمشاركة بإنشاءات ذات نطاق وحجم لمؤسسات التعليم العالي؛ وضع خطة مكافأت للأساتذة المتميزين؛ رفع جودة مؤسسات التعليم العالي؛ تفعيل الدور الإيجابي لمراكز البحوث بالمؤسسات الجامعية؛ دفع المؤسسات الجامعية بتوظيف خريجي الجامعات بداخل الدولة بنطاق الدول المحيطة

خارجاً ودولياً؛ دفع الإعتراف دولياً بالشهادات المصرية؛ تعميم المناهج الدراسية الموثقة من مراكز توثيق الشهادات العليا للدولة؛ وتعديل نظام القبول بالجامعات وغيره من الانظمة.

ثالثاً :خصائص إستراتيجية تطوير التعليم" رؤية مصر"٢٠٣٠ وتقييمها

تعرض لنا رؤية مصر ٢٠٣٠ خصائص إستراتيجية تطوير التعليم في مصر على المدى الطويل ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- الاستخدام الواضح للمعايير الدولية، والتركيز لرفع الجودة التعليمية

إن التعليم المصري كان المهيمن دائماً علي مناطق غرب آسيا وشمال إفريقيا والعالم العربي، ودائما ما كان المحرك الرئيس لإصلاح وتطوير التعليم بالمنطقة .وقد ترعرع تحت نظام التعليم المصري بعض الشخصيات الحاصلين علي جائزة نوبل ومنهم (الأديب العالمي نجيب محفوظ) المتخرج من جامعة القاهرة كلية الأداب(الحاصل علي جائزة نوبل للأدب عام١٩٨٨، العالم أحمد زويل) المتخرج من جامعة الإسكندرية كلية العلوم (الحاصل علي جائزة نوبل بالكيمياء عام١٩٩٩ ، والدكتور محمد البرادعي (المتخرج من جامعة القاهرة كلية الحقوق) الحاصل علي جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٥ ولكن مع دخول القرن الجديد، يواجه التعليم المصري تحديات قاسية من الداخل والخارج، في ظل القوة المالية الضخمة المتزايدة نحو الإستثمار بالتعليم في دول الخليج العربي، ووجود العديد من الجامعات بدول الخليج مثل جامعة نيويورك في أبوظبي وفروعها، مما أدي إلي ميل ميزان التعليم من مناطق شمال إفريقيا بالشرق الأوسط نحو البلدان المنتجة للبترول .

أن رفع جودة التعليم في مصر ليس فقط للتلبية الفعلية الأكثر إلحاحاً بدولة، بل إحياء دورها الخارجي كدولة كبرى في مجال تعليم.

قدمت الرؤية وبوضوح مبادئ" الإعتماد علي المعايير الدولية "في كيفية الوصول لمسار رفع جودة التعليم: سواء عن طريق تقييم التعليم والمقايس الموثقة، أوعن طريق بناء نظام المناهج الدراسية، فكلها أهداف مباشرة للمقايس الدولية الحديثة. واهتمت الرؤية أيضاً بالقوائم الدولية " نظام المؤشرات "، وخططت بالتحديد القوائم العالمية كلها والتي تسعى الوصول إليها في التعليم الأساسي، والمهني والعالي، مشيرة إلي قائمة بالمسابقة الدولية TIMSS والتصعيد ضمن قاعة أقوي ٥٠٠ جامعة في العالم، وزيادة نسب الأبحاث المنشورة بالمجلات الدولية والحصول علي مؤشرات محددة بنسب الجوائز العلمية العالمية .وفي هذا الإطار، فأن الرؤية تمتلك حقاً رؤية دوليه من أجل رفع جودة التعليم، تعتمد فيها مقايس دولية من الدرجة الأولي، وعلي أساس واقع التعليم المصري وضعت أهداف ممكنه تتميز بتوجيه قوي وقابلية للتنفيذ.

٢- تنفيذ شامل للتعليم للجميع ، والتركيز الزائد للمساواة في التعليم

بعد تأسيس جمهورية مصر العربية في عام١٩٥٣، وطبقاً لنموذج الإتحاد السوفيتي السابق أسست نظامها التعليمي الكامل الذي حقق لمصر مساهمات كبيرة بتعميم التعليم الأساسي، ومحو الامية، وتدريب العمال المؤهلين بعديد من قطاعات العمال بالدولة، فأصبحت مصر بلا شك دولة كبرى بالثقافة والتعليم في المنطقة .فمنذ تأسيس نظام التعليم المصري وهو يعد نظام تعليمي مجاني، فواجه مشكلة متطلبات السوق المناسبة وعدم ضمان القدرة التنافسية وغيرها من المشاكل، في ظل تطور الاتجاهات الدولية وتغير

وضع الإقتصاد المصري والحاجة الملحة إلي التنمية .فقد أشارت الحكومة المصرية وبدقة مفهوم" التعليم للجميع "ليكون طريق واضح للتنمية المستدامة للتعليم العام.

ويوضح مبدأ" التعليم للجميع "أن الحكومة المصرية لم تفقد التركيز تحت أي تأثيرات من النظريات المختلفه في الداخل والخارج، ولم تنكر الدور التاريخي للتعليم العام ووضعه الأساسي، وفي دولة كبري بعدد سكان كبير مثل مصر بها أكثر من ٩٠ مليون نسمة فإذ اغفلت التسويق والتصنيع التعليمي فمن الممكن ان تتسبب الفوضى وعدم النظام، فأن مراعاة الظروف الوطنية والتقاليد التاريخية هى التي تقرر أهم الاعتبارات الأساسية الهامة بسياسة التعليم .أشارت الرؤية بلتزمها للقضاء على الفجوة التعليمية، والتركيز لضمان التعليم بالمناطق النائية والفقرة، التركيز على الأسر الفقرة والأطفال المعوقين للالتحاق بالمدارس، وتحسين ظروف الإقامة للتعليم المهني، وشروط التدريب، وتحسين شروط الالتحاق بالمدارس الثانوية ؛ في مجال المؤشرات المحددة، أشارت الرؤية بتخفض مستمر لمعدلات الأمية، ومعدلات تسرب الطلاب من دون ١٨ عام، وزيادة معدلات الالتحاق برياض الأطفال، وزيادة معدلات الإلتحاق بالتعليم المهني، وزيادة نسبة القبول في التعليم العالي من سن٢٢-١٨ ، وتحسين نسبة القبول في مؤسسات التعليم العالي حسب التوزريع السكاني وغيرها من المؤشرات المحددة .

وفي حين التركيز علي مساواة التعليم، فقد أرست الرؤية مبدأ"من أجل المنهج يرسي التعلم "لتوفر آليات ونظم ممتازة وبارزة للطلاب بجميع المراحل، تنفيذ خطة لدعم المتميزين والموهوبين ورفع عدد المدارس طبقاً

لشروط" التميز "وذلك بشكل تدريجي بمرحلة التعليم الأساسي والعمل علي جذب طلاب الاعدادية للالتحاق بالتعليم المهنى. والتركيز بنفس ذات الوقت علي تقديم التدريب والجوائز لفريق المعلمين مثل خطة تطوير المعلمين للتعليم الأساسي والمهني وخطة مكافأة إنشاء مدارس متميزة للمعلمين الأكفاء الخ .وتوضح الرؤية أولوية المساواة وفاعلية المعدلات معاً.

٣- التركيز علي عوائد التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل

أن من أكبر مساؤي التعليم في مصر هو التفكك بين التخطيط وسوق العمل، وأن المواهب المؤهلة لا تتناسب مع احتياجات السوق من العمل، مما أدي إلي صعوبة إيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات وطلاب المدارس المهنية، ويعد الإهدار الضخم بموارد التعليم، أدي لسخط كبير من مختلف طوائف المجتمع. ووفقاً لاحصائيات غير كاملة، أن نسبة البطالة بمصر تراوحت بين ٢٢٪-١٢٪ بعام ٢٠١١ الذي شهد عدم استقرار المشهد السياسي في مصر، ومن بينهم عدد كبير من خريجي المدراس والجامعات، والذي اوضح الأزمة الخطيرة التي تشهدها البلاد.

وفيما يتعلق بإصلاح التعليم فقد سلطت الرؤية الضوء مؤكدة علي مخرجات التعليم وعلاقته بالعضوية في سوق العمل فأنه يحتاج المزيد من إصلاح نظم المقررات الدراسية والمحاضرات، والتأكيد بمزيد من التحليل وإحصاء بيانات التوظيف بسوق العمل، والعمل علي رفع مهارات الطلاب التخصصية وقدرات التواصل والعمل، حتي يتوفر لهم وظائف شاغرة بسوق العمل. وفي مجال المؤشرات المحددة أشارت الرؤية بارتفع نسب التخصصات الممارسة من قبل خريجي التعليم المهني لتصل٣٠% بحلول عام٢٠٣٠ ، وانخفاض بنسب البطالة لتخصصات خريجي الجامعات لتصل

٢٠% بحلول عام ٢٠٣٠ الخ .ويكمن السؤال بإمكانية الوصول لهذا الهدف، يتعلق الأمر بعلاقة وثقة بوضع الإقتصاد الدولي خلال أكثر من عشرة سنوات قادمة ووضع الإقتصاد المحلي، من أجل توفير ما يتسع من وظائف كافية، والإعتماد علي سرعة النمو الإقتصادي لتوفير مزيد من فرص عمل جديدة، فقطاع التعليم لا يمكنه إنجاز تلك المسألة منفرداً .إن قدرة قطاع التعليم تكمن في تعديل الخطط بشكل مناسب طبقاً للاحتياجات الفعلية من سوق العمل.

٤- زيادة إستثمار البنية التحتية، وتوجية رؤس المجتمع المدني

فقد نفذت مصر سياسة التعليم المجاني منذ ان نالت استقلالها، كما دعمت نظام الإقتصاد الوطني بشكل كامل نسبياً بما يحتاج من تدعيم لكل المواهب، وقد أرست أسس جيدة من أجل تنمية العديد من المشاريع الإجتماعية المختلفة، ولكن لم تستطيع الحكومة المصرية تلبية الحاجة الفعلية للاستثمار الجيد بالتعليم، بسبب الانفجار السكاني والحالة الغير مستقرة للإقتصاد وخاصة الحالة السياسة المضطربة والتقلبات الإقتصادية منذ اندلاع الثورة عام٢٠١١ ، مما أدي لمزيد من المشكلات الفعلية والإهتمام المتزايد من قبل السلطات الحاكمة.

واستناداً علي عدم الإستثمار الكافي من قبل الحكومة ولسنوات مديدة أدي إلي ظاهرة التخلف في البنية التحتية التعليمية والمباني المدرسية المتهالكة، وتخلف الأساليب والتقنيات التعليمية ألخ والتي اثرت علي جودة التعليم، فقد أكد خبراء الرؤية علي البناء والإصلاح الجديد لجميع المناطق ومختلف أنواع المدارس بدعم شاسع للمكتبات والمختبرات والملاعب

الرياضية وشبكات الإنترنت بحرم المدارس والجامعات .ودعم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، ودعم تحديث الشبكات المعلوماتية بحرم المدارس والجامعات .وقد أشارت الرؤية من قبل المؤشرات المحددة أن نسبة الأنفاق والاستثمار بالتعليم سوف يترفع من ٣%عام ٢٠١٥ ليصل إلي ٨% بحلول عام٢٠٣٠، وتعد هذه النسبة عالية جداً إذا ما وضعت بالدول المتقدمة.

فلا يمكن ان تقع حل مشكلة عدم دعم الكافي للإستثمار في التعليم علي عاتق الحكومة فقط، ولذلك فقد أشارت الرؤية بوضوح لمفهوم التعليم لجذب روؤس أموال المجتمع المدني وقوة مشاركة المجتمع المدني، فيمكن القول أنها طفرة كبيرة بقطاع التعليم في مصر لقيادة هذه الخطة طويلة المدى . وأشارت الرؤية لجلب الكثير من قنوات التمويل للتوسع في مختلف قطاعات التعليم، وتشيد نظم تعليم مهنة بمشاركة القطاع الخاص، وتخفيف الإجراءات علي مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تشيد المزيد من مؤسسات التعليم العالي كالجامعات الكليات، وقد أشارت بالتحديد أن نسبة مشاركة القوة الشعبية في التعليم المهني ستصل إلي٢٠% بحلول عام ٢٠٣٠ ويمكن التصور، إذ قامت شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للاستثمار في مجال التعليم، فسوف تحسن من القدرة علي إدارة التعليم ومستويات المنافسة لتصبح عجلة إصلاح جديدة بالتعليم في مصر ومحفز لتطويره.

فبرغم من تصدي التعليم في مصر العديد من الصعاب، الا أن رؤية مصر ٢٠٣٠ تحوي أمالاً ونقاط مضيئة للتعليم يمكن أن نرها، فقد سلطت الضوء علي العديد من المفاهيم التعليمية المتقدمة ومفهوم الرؤية المستدامة .

فإن مصر رائدة التعليم بالعالم العربي، وإن الإصلاح الذي سوف تقوم به يشمل ما حولها من الدول المحيطة، فمن خلال تلك الرؤية وبما تحمله من تحليلات وتقيمات إستراتيجية لتنمية مجال التعليم ، ويمكن أن نخلص إلي أن : إصلاح التعليم في مصر يأخذ بعين الإعتبار التماسك السياسي ويحمي كل من مفاهيم" المصلحة العامة"و"الشعبية "في التعليم؛ ويعتمد علي المعايير العامة الدولية لرفع نوعية التعليم .إن قوة رفع فاعلية التعليم من أجل اتاحة فرص عمل، فرفع مستوي التعليم سيعود بالنفع الكبير علي التنمية الإقتصادية، وأن زيادة الاستثمار في التعليم سيجذب المجتمع المدني للمشاركة في بنائه وإدارته والعمل علي تحسين البنية التحيتية للتعليم .فمن خلال تكاتف المجتمع، وخاصة تشجيع القوي لوزارة التعليم، فالتعليم المصري بأكمله وفي ظل التوجيه القويم فليس ببعيد عليه ليعود إلي الريادة و كدولة كبري في الشرق الأوسط، قدرة علي إعادة إصلاح التعليم بالمنطقة.

خاتمة:

إن التواصل والتعاون في مجال التعليم بين كل من مصر والصين يزداد عمقاً منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ومازال يحمل في طياته الكثير .فقد أثمرت آلية تعاون التعليم رفيعة المستوي منذ عام ١٩٩٦ والتي ارسيت بين البلدين بنتائج كثيرة، فقد قامت كل من البلدين عام ١٩٩٧ بالتوقيع علي اتفاقية الاعتراف بالشهادات الجامعية والدرجات العلمية والعمل علي تبادل المزيد من الطلاب الوافدين، والإزدياد المستمر في كافة المستويات والتخصصات .فمنذ أن أسس قسم اللغة الصينية بجامعة عين شمس عام ١٩٥٦ والصين تدعم مصر بشكل مستمر في قضايا تعليم اللغة

الصينية، فتوجد بمصر أقسام اللغة الصينية في أكثر من عشرة جامعات ما بين الحكومية والخاصة، ويتخرج منها مئات من متحدثي اللغة الصينية كل عام، لتصبح بمثابة" الأم الصينية " بالشرق الأوسط وأفريقيا .وقد دعمت الحكومة الصينينة كل من جامعة القاهرة وجامعة قناة السويس لإنشاء معهد كونفوشيوس عام ٢٠٠٨؛ وقد فاز معهد كونفوشيوس بجامعة قناة السويس علي لقب" معهد كونفوشيوس المتقدم"، بينما أصبح الذي بجامعة القاهرة عام ٢٠١٦ معهد نموذجي علي مستوي العالم .وتقدم مصر الدعم الكامل لقضايا تعليم اللغة العربية، فتم توقيع الكثير من الاتفاقيات بين الجامعات المصرية والصينية، والعمل علي إرسال الكثير من الباحثين والمتخصصين للمشاركة في تأسيس تخصص اللغة العربية بالجامعات الصينية ومن ناحية أخري التعاون في التدريب والبحوث.

وبعد زيارة الرئيس الصيني شي لمصر٢٠١٦ ، فقد وقع الطرفين العديد من الاتفاقيات الهامة والتي تشمل التعاون من خلال المنح الدراسية، مما يدل علي عمق التعاون التعليمي بين البلدين . وفي ظل التعاون الصادق والمثمر بين البلدين وفي ظل خليفة التطوير العميق لتشيد" الحزام والطريق"، تصبح مصر شريك تعاون إستراتيجي، تدفع من خلاله المزيد من التنمية لإصلاح التعليم ودفع عجلة جديدة من التواصل والتعاون في مجال التعليم.